**جامعة محمد بوضياف – المسيلة**

**كلية الحقوق و العلوم السياسية**

**قسم العلوم السياسية**

**عنوان الدرس:**

**نظرية الجماعة**

**أستاذ الدرس: د. لبنى بهولي**

**الفئة المستهدفة: طلبة السنة ثانية جذع مشترك**

**الحجم الساعي: 01 ساعة و 30 دقيقة في الأسبوع**

**نظرية الجمــاعة:**

* يعتبر Arthur Bently أول من أدخل اقتراب الجماعة إلى التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية، وذلك في مطلع القرن العشرين عندما أصدر مؤلفه بعنوان "العمل الحكومي"، الذي ركز فيه على دور الجماعات في الحياة السياسية.
* إن تطور اقتراب الجماعة كإطار تحليلي نظري لم يتحقق إلا مع جهود كل من Earl Latham, Charles Hagan, Fred Riggs, Gabriel Almond…
* قللت نظرية الجماعة من شأن التركيز التقليدي على المؤسسات الرسمية والهياكل القانونية في المجتمع، وركزت بدل ذلك على الهياكل المتنافسة بغض النظر عن كونها رسمية أم غير رسمية.
* المفاهيم الأساسية التي تقوم عليها نظرية الجماعة: تضمنت مجموعة من المفاهيم أهمها مفهوم **الجماعة**، مفهوم **التنافس**، ومفاهيم **القوة والمصلحة والصراع والتعاون**. التي تستند إليها عملية التنافس بين الجماعات، وتتحدد بناء على محصلتها عناصر الاستمرارية والتغير في النظام السياسي.

**المنطلقات الأساسية لنظرية الجماعة:**

* الجماعة هي وحدة التحليل، بما يعني أن دراسات نظرية الجماعة تركز على تجمعات الأفراد الذين يتفاعلون معا من أجل تحقيق أهداف سياسية مشتركة.
* انصب الاهتمام الرئيسي لنظرية الجماعة على دور الجماعات وليس على دور الفرد على أساس أن الجماعات أضحت أكثر تأثيرا من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية.
* نظرية الجماعة ترى أن المجتمع منقسم بصورة رأسية وأفقية إلى جماعات، وليس بصورة أفقية فقط إلى طبقات كما في التحليل الطبقي، أو نخبة وجماهير كما في نظرية النخبة.
* النظام السياسي حسب هذه النظرية هو **عبارة عن شبكة ضخمة من الجماعات المتفاعلة مع بعضها البعض على نحو مستمر**:

تأخذ هذه التفاعلات شكل الضغوط pressures والضغوط المضادة counter-pressures.

محصلة هذه التفاعلات (الضغوط والضغوط المضادة) هي حالة النظام السياسي في لحظة زمنية محددة.

محصلة عملية التنافس بين الجماعات المختلفة في النظام السياسي بغية تحقيق مصالح أعضائها تحدد الجماعة السائدة في لحظة زمنية محددة.

التغير في تشكيل الجماعات يترتب عليه تغيرا في شكل وطبيعة النظام السياسي، فتشكيل الجماعات في أي مجتمع يصبح بمثابة المتغير المستقل الذي يؤثر على النظام السياسي باعتباره المتغير التابع الذي يتحدد بتشكيل الجماعات ويتأثر به، أي أن أي تغير في النظام السياسي هو نتاج التغير في تشكيل الجماعات في المجتمع.

**تصنيف الجماعات:**

* استنادا إلى معيار مستوى التنظيم داخل الجماعة، ومعيار نمط الجماعة في التعبير عن أعضائها، صنف غابريال ألموند وبنهام باول وجيمس كولمان، الجماعات إلى 4 أنواع:
1. **جماعات المصالح الترابطية/ التضامنية Associational:**
* هي جماعات تنشا للتعبير عن مصالح أعضائها وإيصال مطالبهم إلى أجهزة صنع القرار.
* هي جماعات دفاعية بالأساس.
* كمثال عن هذه الجماعات: اتحادات العمال والنقابات المهنية واتحادات رجال الأعمال...
1. **جماعات المصالح المؤسسية institutional:**
* هي جماعات مصلحية تنشا في الأصل كجزء من جهاز الدولة وليس للتعبير عن مصالح أعضائها وتعظيم منافعهم.
* تنشأ هذه الجماعات في الأصل لتحقيق خدمة مجتمعية غير أنها قد تنجح أو تلجا في تحقيق مصلحة ذاتية خاصة بأعضائها.
* من أمثلتها المؤسسات التشريعية والبيروقراطية، المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والكنائس، الكتل البرلمانية...
1. **جماعات المصالح غير الترابطية Non associational:**
* هي جماعات يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم برابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو السنن أو الإقليم...
1. **جماعات المصالح الوقتية/ الآنومية Anomic interests groups:**
* هي جماعات ليس لها إطار تنظيمي محدد ودائم، بل عادة ما يتجمع أفرادها بصورة عفوية عندما تثور مشكلة ما أو يشعرون بالإحباط بصدد شيء ما.
* تعبيرها عن المصالح يتسم باستخدام العنف بما يهدد استقرار النظام والمجتمع.
* كمثال عنها المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات غير السلمية...

 يتسم النوعان 1 و2 بوجود هياكل على درجة عالية من التنظيم واللجوء إلى استخدام الوسائل السلمية في التعبير عن المصالح والدفاع عنها بصفة عامة.

 ويتسم النوعان 3 و4 بتدني مستوى التنظيم والاعتماد على الوسائل غير السلمية في التعبير عن مصالح الجماعة والدفاع عنها.

* يرى غابريال ألموند أن تشكيل الجماعات في أي مجتمع لا يعدو أن يكون خليطا من الأنواع الأربعة للجماعات المصلحية، عندها يصبح الفرق بين مجتمع وآخر هو نسبة كل نوع من الأنواع الأربعة للجماعات في الخليط المعبر عن تشكيل الجماعات في المجتمع.
* رتب ألموند وزملاؤه الجماعات، على أساس أن أفضلها هو الجماعات الترابطية، يليها الجماعات المؤسسية، فالجماعات غير الترابطية، وأخيرا الجماعات الوقتية.
* وعلى هذا الأساس قدموا مقياسا لقياس مستوى التنمية السياسية في أي مجتمع من المجتمعات، فالتنمية السياسية تعني الانتقال من سيطرة نمط من تشكيل الجماعات تغلب عليه الجماعات غير الترابطية والوقتية إلى سيطرة نمط آخر تغلب عليه الجماعات الترابطية والجماعات المؤسسية.